

من اني بشي من الكبار التي تعلق بها الكثرة فسق وسقطت عدالة و هذا بنا على ان الكثرة اعم مافيه حد او قس قال اهل الحجاز و اهل الحديث  
 هي السبع التي ذكرها رسول الله في الحديث المعروف و هو الاشرار باسه و الوارث من ارحم و عقوق الوالدين و قتل النفس  
 بغير حق و بهت المؤمن و الزنا و شرب الخمر و قال بعضهم كان حراما لعنه فهو كسر و لا من يدخل الحرام بغير اذنه لان كشف العورة حرام و لا من  
 ياكل الربا لانه كبره و لا من يلعب بالزور و السطرنج  
 في شرح الهداية لكل الدين

اختلفوا في تفسير الكبار فبعضهم قال هي سبع التي ذكرها رسول الله و هو الاشرار باسه و الوارث من ارحم و عقوق الوالدين و قتل النفس  
 حتى و بهت المؤمن و الزنا و شرب الخمر و زاد بعضهم  
 اكل مال اليتيم بغير حق و اكل الربوا و قد ورد في الحديث  
 اجنبوا السبع الموبقات التي ذكرها الله و هي و شرب الخمر و قتل  
 النفس التي حرم الله تعالى الا بالحق و اكل الربوا و اكل  
 مال اليتيم و التوكل يوم الرزق و قد ورد في الحديث  
 المومنات العاقلات و قال عليه السلام ان من  
 باسه عقوق الوالدين و قتل النفس السبع التي ذكرها  
 قالوا ان هذه الاحاديث ليست لبان الكبر  
 كل ما يربى فاحش كاللواط و نكاح منكوحة الاب  
 او بنت ابيها بغير طاع عقوبة في الدنيا او في الآخرة  
 و قال الامام الحلي كل ما كان مستغنيا عن  
 وفيه هتك حرمة الله و الدين فهو كسر ثم بعد ذلك  
 عن الكبار كلها لا بد من عدم الاصرار على الصغيرة  
 الاصرار على الصغيرة كبره صدر الشريعة رحمه



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
 الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى  
**وبعد** فهذه رسالة في بيان الكبائر  
 والصغائر من الذنوب و في آخرها بيان  
 حدها و حد العدالة و بيان المروءة و ما يخل  
 بها مع نبيها شريفة و في آخرها بيان  
 التوبة و ركنها و شرائطها على وجه الاختصار  
 طالباً من الله القبول انه خير ما مول  
 ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم  
**اما** الكبار **راسال** الله تعالى العفو عنها

و قد اختلف العلماء في ما هي الكبر و الصغيرة قال  
 بعضهم ما هي التي كانت في قلوبهم و لا اختلفوا  
 في الصغيرة قبل هذا السبب يد فان شرب الخمر و اكل الربوا  
 من الكبار و لا حد فيها من كتاب الله تعالى و قال بعضهم  
 ما اوجب الله فهو كسر و لا اختلفوا في الصغيرة و هذا  
 ايضا ينظر بالكل الربوا و غيره فانه لا حد فيه مع انها  
 كبره و قال بعضهم كان حراما لعنه فهو كسر و قيل  
 هي السبع التي ذكرها رسول الله عليه السلام في الحديث  
 المعروف و هو الاشرار باسه و الوارث من ارحم و عقوق الوالدين و قتل النفس  
 بغير حق و بهت المؤمن و الزنا و شرب الخمر و زاد بعضهم  
 قول اهل الحجاز و اهل الحديث و قال اليتيم بغير حق و  
 هذا السبع اكل الربوا و اكل مال اليتيم بغير حق و  
 ما نقله و هو المنقول عن شمس الاعمال الحلي و رحمه الله  
 قال ما كان مستغنيا عن الدين و فيه هتك حرمة  
 اسم الله تعالى و الدين فهو حرام من جهة الكبار و يجب  
 سقوط العدالة

والعافية

هذا الكتاب من كتب  
 المكتبة العرفية  
 في مدينة بغداد  
 سنة ١٢٨٠



والعافية منها فقالوا هي بعد الكفر الزنا  
واللواط وشرب الخمر وأن قل ولم  
يسكر أو البئذ واعتقد تحريمه لا ان اعتقد  
حله الا اذا دام مناداة عليه وحضوا  
مع اهل السفه والمقلد حكم مقلده كالسقة  
والقذف والقتل وكنتم الشهادة عند  
ثنتين الاداء وشهادة الزور واليمين  
النفوس والغصب بمقدار بضاب بالسرقة  
من غنى ومن فقير مطلقا والفرار  
من الزحف بلا عذر واكل الربا  
واكل مال اليتيم والرشوة وعقوق  
الوالدين وقطع الرحم والكذب  
على رسول الله صلى الله عليه وسلم  
عمدا ولا فطار في رمضان عمدا

وانما شرط الادمان ليكون ذلك حجة منه فان من شرب الخمر مرة لا يظهر ذلك لا يخرج  
من ان يكون عدلا وان كان شرب الخمر كبره وانما سقط عدالة اذ كان يظهر ذلك  
او يخرج سكران و يلعب بالصبيان لانه لا قوة مثله ولا يجترع عن الكذب عادة  
تقرم الكافي

قوله ودم من الشرب على الدوام لا تقبل شهادة المدوم على شرب مالا يحل شره فاطلق اللهو على المشرب وظاهرة انه لا بد من الادمان  
فيمن انكر ايضا وفي الخاتمة اما شرط الادمان ليظهر ذلك عند الناس فان من اتهم بشرب الخمر في بيته لا يتصل عدالة وان كانت كبره وانما يتصل اذا ظهر  
ذلك او يخرج سكران ليظهر منه الضيق لان مثله لا يجترع عن الكذب واخرا المصنف في الكافي وفي النهاية موزنا الى الذخيرة لا يجترع شهادته مدمن الخمر  
ثم قال شرط الادمان وكنتم الادمان في الشرب وانما اراد به الادمان في البيوت ومن شرب في بيته ان شرب بعد ذلك اذا وجد ولا يجترع شهادة  
مدمن السكر وادوية السكر اذ لا يسهل سوى الخمر لان الخمر في سائر الاشياء كشرط الادمان على السكر والخمر في الخمر نفس الشرب فشرط الادمان  
على الشرب ان يسهل في كل من القولين وان الادمان بالفضل والنية ليس بشرط في الخمر لان شرب قطرة منها كبره وهي مسقط للعدالة من  
غير اصرار وانما ذكر المشايخ الادمان ليظهر شره عند القاضي لانه شرط لقولهم ان النجاسة لا تسقط عدالتهم الا اذا كانت في موضع غير ما في غير الخمر  
كبره لكن لا يظهر الا في موضع غير ما في غير الخمر

فلا بد من الادمان لان شره صفة والقولان في  
تخلف الادمان محكيان في تفسير الامام عليها وذكر  
ابن الكمال ان شرب الخمر ليس بكبره فلا يسقط العدالة  
الا بالاصار عليه قال في الفتاوى الضعيف ولا تسقط  
عدالة سائر الخمر بنفس الشرب لان هذا الحكم  
ينص قاطع الا اذا دام على ذلك استمر وهو غلط  
من ابن الكمال لما قدمناه عن المساجع في التصريح بان  
شرها كبره ولما قلنا للحديث المشهور في الكفاية  
سبح وذكر منها شرب الخمر وليس في كلام الضعيف  
انه صفة كما لا يخفى لكن في تعليقه نظر لانه الكلام فيها لا  
في الحكم وحرمتها ثبتت بدليل مقطوع به ولذا قالوا  
يكفر مستحذا وسقوط العدالة انما هو بسبب شرها  
لا بسبب وجوب الحكم عليه وذكر الصدر الشهيد في شرح  
قريب القضاء ان الحضاف اسقط العدالة لشرب  
الخمر من غير ادمان وتجد شرط الادمان لسقوطها  
وهو الصحيح انتهى وفي النهاية لا تسقط عدالة اصحاب  
المروات بالشرط لم يشتر في الظاهر من سكر  
من النسب نطق عدالة في قول الحضاف  
لان سكر طم عن الظاهر وانما لا يتصل عدالة  
الا اذا عاين ذلك انتهى وهو عجيب من قوله  
قال بحكمة قليلة ولم يقطعا بكبره وظاهرة انه يقول بان  
السكر منه صفة بشرط الاعتقاد فان قلت هل شرب  
الخمر ان يشهد اذا لم يطلع عليه قلت نعم لما في الملقط  
واذا كان في الظاهر عدلا وفي الشفاة فاراد القاضي  
ان يقضي بشاؤنه لا يحل له ان يذكر نفسه لان فيه شك  
المراد بطلان حق المدعى انتهى ولا فرق في المسقط لها  
بين المسلم والذمي لما في الملقط واذا سكر الذمي لا يفسد  
وفي المصباح المعروف واصله ترويع النفس بالاضيق  
الحكم انتهى وذكر الشافعي لا يجترع شهادته من يجلس مجلس  
الخمر والشرب وان لم يشرب لانه تشبه بهم ولم يجترع  
ان يظهر عليه ما يظهر عليهم فلا يجترع عن شهادته الزور  
انتهى وقوله على اللهوا اشار الى انه لو شربها  
للدوام لم تسقط عدالة لان الحاجة وفيه ما غا  
في ذكر ابن الكمال

كبره الدافين



قال ولا من ياتي بابائين الكبار التي يتعلق بها الجداي قال القدوري في مختصره وذلك مثل الزنا والسرقة وقذف المحصن وقطع  
الطرفين وانما لا يقبل شهادة من ياتي نوعا من انواع الكثرة لانه فاسق وشهادة الفاسق غير مقبولة لقوله تعالى ان جاءكم فاسق  
ببينة فقبيلوا ولا تقبلوا البينة في تهذيب ادب القاص عن الخفاف فقال ولا تقبل شهادة قطع الطريق والصوص والنجس والنجس  
بالشك ومن يعمل عمل قوم لوط ومن شرب الخمر او من سكر من السبذ لان هؤلاء فاسق ولم يشهدوا الخفاف في شرب الخمر  
الايمان كما ترى ووجهه ان النفس شرب الخمر موجب الحد فوجب ردة الشهادة وشرط في شهادة الاصل الايمان ولا تقبل شهادة  
مدمن الخمر ومدمن السكر فائدة انه اذا شرب في الشر لا تسقط عدالة قال صاحب الاجناس وهذا شرط صحيح لانه متى دام عليه  
فهو مقيم على معصية وان لم يدم عليه فهو بائس فاما  
وقال القاضي ايضا ولا تقبل شهادة من يجلس على  
الخمر والحجاب على الشرب وان لم يسكر لان  
احتياط بهم وترك الامر بالمعروف والنهي  
عدالة وان لم يكن نفس الجلس فيها فلا يقبل  
شهادته

بلا عذر وتجنس كليا ووزن وتقديم مكتوبة

على وقتها او تأخيرها عنه وترك الزكوة والصوم

عن وقته واجح اذا مات وضرب المسلم

ظلمًا وسب واحد من الصحابة والوقعة

في العلماء او حيلة القرآن والسعاية

عند ظالم والدبابة والقيادة وترك

ترك قادرا معروفا ونهيا عن حرام

وكالتهم تعلما او تعلما او عملا ونسيان

القرآن واحراق حيوان عبثا وامتناع

امراءة من زوجها ظلمًا واكياس من رحمة الله

والامن من مكر الله واكل لحم ميتة اخير

بغير اضطرار والتمية والعينة لمن لا ينظر

بفسقه ع والقتل والسرف والسعي

في الارض بالفساد في المال والدين وعدول

ولا يجوز شهادة مدمن الخمر في شرب الخمر فائدة الخمر فائدة بالنقص  
عليه عقوبة في الدنيا وهو الجحد فكان من جملة الكبار  
فيسقط العدالة ثم شرط الايمان ولم يرد به الايمان  
في الشرب لانه لا يلحق وانما اراد به الايمان في  
النية يعني شرب ومن نية انه يشرب اذا وجدته قال  
شمس الائمة الرخسي رحمه الله ويشترط مع الايمان  
ان يظهر ذلك للناس ويخرج سكرانا فيسخر منه  
الصبيان حتى ان شرب الخمر في الشر لا يسقط العدالة  
قال في الاصل ولا يجوز شهادة مدمن السكر واراد به  
في سائر الاثمة سوى الخمر لان الخمر في سائر  
الاثمة السكر فيشرط الايمان على السكر والحمم  
في الخمر نفس الشرب فيشرط الايمان على الشرب وذلك  
من يجلس على الخمر والحجاب والشرب لا يقبل شهادة  
فان لم يشرب لانه يشبه بهم وقد قال عليه السلام  
من تشبه بقوم فهو منهم ولانه يرضى بصنيعهم  
ولم يجز ان يظهر عليه ما يكره عليهم من الخمر

وكذا في مسوط خواهر زاده رحمه الكثرة ما يكون حراما  
مختصا سميت فاحشة في الزنا كاللواط والزنا  
لم يسم فاحشة شملت عليها عقوبة محضه فاحشة  
اما في الدنيا بالجحد والوعيد بالسار في الاخوة كالقذف  
واكل مال التيمم على ما قال ان الدين باكلون اموال  
السامي الى اخوة وما لم يكن كذلك فهو صفة كالغرة  
والعقوبة وفي الخط اختلاف في تفسير الكثرة قال بعضهم  
هي السبع الاثر ان باب الله والفرار من الزحف وعقوق  
الوالدين وقيل نفس غير حق وهت المومن والزنا  
وشرب الخمر وازاد بعضهم على ذلك اكل مال اليتيم ونحوه  
واكل الربوا وقال بعضهم ما توعد فيه نار جهنم كالموت  
وذكر الامام الحلواني ان ما كان شنيعا بين المسلمين  
وفيه جهنم حرم الله والدين فهو كبره وكذلك الاعانة  
على الفحشاء والنجس والحث عليها ثم الكفاية شرح الهداية

ولا تقبل شهادة مدمن الخمر ولا مدمن السكر لانه كافر وانما شرط الايمان لظهور  
ذلك عند الناس فان من اتهم بغير الخمر في بيته لا يبطل عدالة وان كان  
كافرا وانما تبطل اذا ظهر ذلك او خرج سكران فيسخر منه الصبيان لانهم لا ينظر  
لا تخبر عن الكذب وذكر الخفاف انه شرب الخمر بطلت عدالة وقال محمد بن  
ذلك يكون مستورا في الحال ومن سكر من السبذ بطلت عدالة في قول الخفاف  
لان امرهم عند الكل وقال محمد لا يبطل عدالة الا اذا اعتاد ذلك او خرج  
سكران يلعب بالصبيان من نتائج الشريعة



الحاكم عن الحق **ت** والظهار وقطع الطريق  
 وأدمان الصغير **ح** والاعانة على المعاصي  
 والبحث عليها **ف** والتغنى للناس وتغنى المرأة  
 مطلقاً **م** وكشف العورة في الحمام أي محضرة  
 الناس والبخل عن أداء واجب واليمين  
 الغموس وتفضيل علي على الشيخين  
 رضى الله عنهم وقل نفسه أو تلاف  
 عضوم من أعضائه وتغذيه وكفران نعمة  
 المحسن ومنع فضل الماء <sup>نحوه</sup> والاحاد <sup>بغيره</sup>  
 في الحرم والتجسس والتجسس <sup>بغيره</sup> واللعب  
 بالنرد والطاب والمنقلة وكل  
 هو مجمع على تحريمه وعد المصلاي  
 في منطومه أكل الحشيش من الكبار  
 وقول المسلم للمسلم يا كافر وعدم <sup>العبد</sup>

وهو أعظم وزراً من قاتل غيره  
 وعدم استنزاه البول والمن  
 والأذى في الصدقة والتكذب  
 بالقدر والعذر بأميره وتصيد  
 كاهن أو منجم والطعن في الأنساب  
 والذبح لمخلوق وأسبأ الأزار  
 خيلاً والدعاء إلى ضلالة  
 وسن سنة سيئة والآشاة  
 إلى أخيه بحدين والجدال والمرء  
 وخصاء العبد وقطع شيء من  
 أعضائه <sup>مع</sup>



بين النساء في القصد ونأكل الكف وولحي  
 الحايض والسرور بالغلاء للمسلمين  
 وأتيا بالبهيمة وعدم عمل العالم بعلمه  
 وعيب الطعام والرفق بالرباب  
 ومحبة الدنيا والنظر الى وجه لامر  
 الحسن والى داخل بيت عزه ودخوله  
 بيته بغير اذنه **واما الصفات**  
 فقالوا هي النظر الى محرم والتقبيل  
 والاستمنا بقصد الشهوة لا لتكفيها  
 والتمس وخلوة الاجنبية واللمس  
 ولولبهيمة وكذب لا حد فيه ولا اضرار  
 ومجومسلم ولو تقرضاً وصداقاً  
 والاشراف على بيوت الناس وهجر المسلم  
 فوق ثلاثة بلا عذر وكثرة الخاصة



4.  
بلا علم كوكلاء، العاصي أو يعلم أن لم يراع  
حق الشرع وضحك مصلي اختياراً والنوح  
ومخو للمصيبة ولبس الرجل ثوب حرير  
وتختار الماشي وجلس مع فاسق لا يناسبه  
والصلوة وقت كراهته والصوم في يوم  
منه عنده وأدخال مسجد بخاسة ومجنونا  
أو صبيّاً يغلب تجسسه وتلطّخه ثوبه  
أو بدنه بخاسة واستقبال القبلة  
وأستدبارها ببول أو غائط وكشف  
المعورة بجمام بغير منديل للناس وخلوة  
عبثاً ووصال صائماً وطمع مظاهرتة  
قبل التكفير ومسافرة امرأة غير مهاجرة  
بغير زوج أو محرم أو بختن والاحتكار  
والبيع والسّوم والخطبة على بيع أو سوم



او خطبة غيره <sup>ق</sup> بيع الحاضر للبادي  
 وتلقى الركبان <sup>و</sup> والنضرية <sup>و</sup> والبيع عند  
 اذان الجمعة <sup>و</sup> والتفريق بين صغير وكبير  
 محرم منه <sup>لغير ضرورة</sup> <sup>و</sup> كما ان عيب  
 السلعة عند بيعها <sup>و</sup> اقتنا كلب غير صيد  
 او ماشية <sup>و</sup> امساك خمر لا تخلطها  
 واللعب بالسطرنج <sup>و</sup> بيع الخمر وشرائها  
 وسرقه لقمة <sup>و</sup> واشترط الاجرة  
 على الحديث <sup>و</sup> البول قائما <sup>و</sup> في المغتسل  
 والمواضع <sup>و</sup> <sup>الاستدلال في الصلاة والآداب</sup>  
 جنبا <sup>و</sup> دخول المسجد كذلك <sup>الامن عذر</sup>  
 والاختصار في الصلاة <sup>و</sup> اشغال الصلوة  
 فيها <sup>و</sup> العبث فيها <sup>و</sup> استقبال المصلي وجهه  
 والالتفات فيها <sup>و</sup> التكلم في المسجد بكلام

في البيع والشراء  
 في البيع والشراء  
 في البيع والشراء

قال جده <sup>في</sup> <sup>و</sup> اشغال ان يحل  
 جده <sup>كله</sup> <sup>بالكس</sup> <sup>او</sup> <sup>بالا</sup> <sup>لزار</sup>  
 مصباح منه

الناس



٥.  
الناس وفعل ما ليس عبادة فيه ومباشرة  
الصائم وتقبيله اذ اثم يا من ودفع  
الزكاة من امردي المال والتخمس في البيع  
واكل السمك الطافي والمنتن والميتة  
من عذره ومن اللحوم المثانة والفدة  
والحيا والذكر والتسكير للحاكم <sup>عند</sup>  
تدري السوقة وانكاح المرأة المكلفة  
نفسها بغير اذن وليها عند عدم العضل  
ونكاح الشفار وتطبيق الزوجة  
اكثر من واحدة وبأينا على احدى الروايتين  
لغير عذر وتطليقتها في الحيض الا في الخلع  
وفي طهر جاسها فيه والرجعة بالنفل  
والمصادرة فيها وفي الانفاق والابلاء  
والتفضيل بين اولاده في العطية العلم



او صلاح وترك الفاضل الشوية بين  
المخصمين مجلساً واقبالاً بالقلب  
وقبول جائزة السلطان ومن غلب الحرام  
على ماله والاكل من طعامه واجابة دعوته  
لغير عذر والاكل من طعام ارض مفسوبة  
ودخولها ولو للصلاة والمشى في ارض  
غيره بغير اذنه والمثلة بمحوان ولو بهيمة  
وقتل حربي ومرشد قبل الاستتابة  
وقتل المرتدة السجدة الصلواتية وتركها  
مطلقاً وتعيين شيء من الفرائض لغير  
الجنادة بين عمودي السرير ودفن  
اثنين في قبر لغير ضرورة والصلوة  
على ميت في مسجد على رواية الخريزمي  
والسجود على صورة و صلاة وهي بيدي

وتأخير



6.  
او يخذائه او امامه **و**شد الاسنان بالذهب  
و**ا**ستعمال آئنة الذهب والفضة وتقبيل  
فم الرجل ومفا نقتة وجعل الراية  
في عنق العبد وابتداء الكافر بالسلام  
الا الحاجة عنده وبيع السلاح من اهل  
الفتنة و**ا**ستخدام الخصى وتملكه  
وكسبه **ع**دو لباس صبي ما لا يجوز  
لبسه للبالغ وتفتي الرجل لنفسه على المعتمد  
و**ا**بطال عبادة لغير عذر **و**ولمى الزوجة  
او الامة بحضرة من يعقل ولو نائما  
و**ا**لخروج لقدر امير لا يستحق التنظيم  
او يستحقه **و**ضيق على المارة وانتظار  
الاقامة في بيته بعد سماع الاذان  
والاكل فوق الشبع لغير صوم **و**الاكل لغير



جُوعٌ وَضَيْفٌ وَتَقْبِيلٌ بِدَيْرِ عَالِمٍ وَصَكَاحٌ  
وَأَبٍ وَالسَّارُومُ بِالْيَدِ وَقِيَامُ الْقَارِي  
لِغَيْرِ ابْنِهِ وَمَعْلَمُهُ وَرُحَى الْحَايِضِ وَالْإِلَامَةُ  
قَبْلَ اسْتِبْرَاضِهَا وَذَكَرُ ابْنِ الْوَالِدِ السَّمَرَةُ  
أَنَّ مِنْهَا ظَنُّ السُّوءِ بِالْمُسْلِمِ وَالْحَسَدُ وَالْكِبَرُ  
وَالْعَجَبُ وَشَمَاعُ النَّهْرِ وَحُلُوسُ الْجَنْبِ  
فِي الْمَسْجِدِ بِلَا عَذْرِ وَالتَّكْوُوتُ عِنْدَ سَمَاعِ  
غَيْبَةِ مُسْلِمٍ وَالْبُكَاءُ عِنْدَ الْمُصِيبَةِ وَلَطَمُ  
الْخُرُودِ وَأَمَامَتُهُ لِقَوْمٍ وَهُمْ لَهُ كَارِهُونَ  
بِلَا عَيْبٍ بِهِ وَالْكَلامُ وَقْتُ الْخُطْبَةِ وَتَحْنُ  
بِرْقَابِ النَّاسِ فِي الْمَسْجِدِ وَالْقَائِمُ جَانِسُهُ  
عَلَى سُلْحِهِ أَوْ عَلَى الطَّرِيقِ وَنَوْمُهُ مَعَ وَلَدِهِ  
وَعَشْرُهُ أَكْثَرُ مِنْ سَبْعِ سِنِينَ وَقِرَاءَةُ  
الْقُرْآنِ جَنْبًا أَوْ حَايِضًا أَسْتَهَى وَمِنْهَا



٧  
الخوض في الباطل كذكر تنعم المملوك والاعنيا  
والتكلم بما لا يعنيه والزيادة فيه والافراط  
في المرح ومنها التمسك في الكلام  
بالشذوق وتكلف السجع والقصاحة  
والتصنع فيه والفحش والسب وبداة  
اللسان والافراط في المرح وافشاء السر  
والتهاون بحق المعارف والاصداق  
وخطا الوعد قاصدا له وقته والنصب  
لغير انبيهاك حرمة الدين وضعف  
الحمية كالتهاون بترك التقرض  
كرمه وعرضه **ع** وتأخير الزكاة  
والتج عن اول سني الامكان  
ولكن المنقول في الفتاوى الكبرى  
ان الفتوى على سقوط العدالة به فدل



على أنه من الكباير وترك الجماعة استخفافاً  
لأمناء ولا وشغل الطريق بوقوف أو بيع  
أو شراء والنقص والمداينة وقول  
المسلم لذمي يا كافر إذا كان يتأذى  
به والدعاء بمقعد الفرم من عرشك وبحق  
فلان **واقما حدهما** فإذا علم حد الكبير  
علم حد الصغير اختلف العلماء في حد  
الكبير فقال الاستاذ أبو اسحق الأسفري  
وتبعه السبكي كل ذنب نفي للصغار  
نظراً إلى عظمة الله تعالى وشدة عقابه  
وضمونه بآية إن تجتنبوا كبائر  
ما تنهون عنه نكفر عنكم سيئاتكم  
وقبل ما فيه حد ويرد عليه كثير من المعاصي  
نصر الشارع على كونها من الكباير وليس فيها



حد كاكل الربوا ومال اليتيم والفرار من الزحف  
 والمقوق وبهت المؤمن والقتل  
 بناء على انه ليس حدا لانه عتوبة مقدرة  
 لله تعالى فخرج القصاص لانه للعبث  
 ولهذا قال في الخلاصة واصحابنا لم يأخذوا  
 به وقيل ما فيه حدا وقتل ويرد عليه كما قاله  
 الا القتل وقال اكثر الفقهاء هي ما توعد عليه  
 بخصوصه في الكتاب والسنة ودرججه  
 بعض المحققين بانه الا وفق لما ذكره  
 عند تفصيل الكتاب ويرد عليهم  
 انهم عدوا النياحة للمصيبة من الضحايا  
 مع ورود وعيد فيها وهكذا كثير  
 وفي جمع الجوامع والمختار وفاقا لآمام  
 الحرمين كل جريمة تؤخذ بقلّة اكتر



مرتبتها بالدين ورفعة الدنيا أنت هي وورد  
عليه أنه شامل للصغائر الحسنة نعم هو مثل  
مما قبله وقبل ما اصر عليه العبد من المعاصي  
فهي كبيرة وما استغفر عنه فهو صغيرة  
وخاصة أنه ان الكبيرة كل ذنب لم يتب عنه  
والصغيرة كل ذنب تاب عنه وورد عليه  
أنه يقتضي أنه اذا فعل صغيرة ولم يتب  
عنها ولم يعاودها ان يكون كبيرة وليس  
كذلك وقيل ما كانت مفسدة مثل  
مفسدة شيء من المنصوص عليه في الحديث  
فهي كبيرة واختاره ابن عبد السلام  
ولا يخفى ما فيه من الابهام وقال  
في الكفاية والحق انهما اسمان اضافان  
لا يعرفان بذاتهما فكل معصية اضيفت



الى ما فوقها وهي صغيرة وان اضيفت الى مادونها  
 فهي كبيرة انت هي وقال العيني والزيلعي  
 انه لا وجه ويرد عليه انه مخالف لقوله  
 تعالى ان تجتنبوا كبائر ما تنهون  
 عنه نكفر عنكم سيئاتكم فانتها افا  
 كباير وصفهاير وعلى ما في الكفاية  
 الذنوب كلها اما كباير او صفهاير  
 فان كانت كلها كباير فما الذي يكفر وان كانت  
 كلها صفهاير فما الكباير التي تجتنب فان قيل  
 المراد بالكباير فيها جزئات الكفر  
 كما قاله التفتازاني في شرح المعاييد  
 قلت لا يصح لانه يلزم عليه انه اجتنب  
 انواع الكفر كفر عنه ما عداها فيلزم عليه  
 ان المؤمن يكفر عند الهتل والزنا باجتناب



الكفر ولا قائل به وفي العناية عن بعضهم  
الكبيرة ما كان حراماً لعينه انتهى وقد  
عليه كثير مما جرم لعينه كبهت المؤمن والفرار  
من الزحف لكثرة شوكة المسلمين والزنا  
لصيانة الانساب وشرب الخمر  
لصيانة العقول وقبل ما ثبت حرقه  
بنقض القرآن كذا في صحيح القدير ويد  
عليه خروج كثير منها ثبت المنع بالسنة  
وتقل عن خواهر زادها انها ما كان حراماً  
محضاً مستمى في الشرع فاحشة كاللواط  
او شرع عليه عقوق محضه في الدنيا  
بالحدا والوعيد بالتار في الآخرة انتهى  
وذكر شيخ الاسلام العيني في شرح الهداية  
ان الاصح ان الكبيرة ما كان شافعاً بين المسلمين



وفيه منك حرمة الله تعالى والدين  
 وهو منقول عن الحلو أي انتهى  
 وأما حد العدالة فقال في التخرير ملكة  
 تحمل على ملازمة الشفوي والمروءة  
 والشرط ادناها ترك الكباير  
 والاصرار على الصفاير وما يخل بالمروءة  
 انتهى وقال المحقق في فتح القدير  
 وما في الفتاوى الصغرى العدل  
 من يجتنب الكباير كلها حتى  
 لو ارتكب كبيرة سقطت عدالته وفي  
 الصفاير البقرة للغلبة لتصير كبيرة  
 حسن ونقله عن ادب القاضي  
 للخصاف وعليه المقول انتهى وفيه  
 والحاصل ان ترك المروءة مسقط



للعدالة وقيل في تعريف المروءة ان لا يأتي  
 الانسان ما يعتذر منه مما يجبه عن مرتبته  
 عند اهل الفضل وقيل سمت الحسن وحفظ  
 اللسان وتجنب السخف والمجون والارع  
 عن كل خطوة في السخف رقة العقل  
 من قولهم ثوب سخيف اذا كان قليل الغزل  
 انتهى ومن العجب ما في الخلاصة في تعريف  
 الكبيرة ان اصحابنا بنوا ذلك على ثلاثة  
 معان احدها ما كان شنيعا بين المسلمين  
 وفيه هتك حرمة الله تعالى والثاني  
 ان يكون فيه منابذة المروءة والكرم  
 فكل يرفض المروءة والكرم فهو كبيرة  
 والثالث ان يكون مصترا على المعاصي  
 والفجور انتهى فانه جعل ما يخل بالمروءة

فصل

بكورة



كبيرة وليس يصح فأن بعض ما يخل بها مباح  
 وبعضها صغيرة وبعضها كبيرة والثالث  
 ليس بمراد لهم وفي التحرير وما يخل بالمرء  
 صغار المآلة على خمسة كسرة لقمة واشترط  
 الاجرة على الحديث وبعض مباحات  
 مثلها كالأكل في السوق والبول في الطريق  
 والافراط في المرح المفضي للاستحسان  
 وصحة الاسراذل والاستحسان بالناس  
 وفي اباحة هذا نظر وتعالى الحرف الدينية  
 كالحياكة والصباغة وليس الفقيه قباء  
 ونحوه واللعب بالحمام انتهى وفي جعل  
 البول في الطريق من المباحات نظر لأن المراد  
 منه كشف عورة بمراي من الناس كما صرح به  
 هو في فتح القدير إلا أن يريد البول على الطريق



مع التتر وذكر فيه مما يخل بالمرورة بسر اويل  
فقط ومدد رجله عند الناس وكشف  
رأسه في موضع يعقد فعله خفة وسوء  
أدب ومصارعة الشيخ للاحداث  
في الجامع قال ولا تقبل شهادة الطفل  
والرقاص والمجانف في كلامه والمسخرة  
بلا خلا فاستهى وقد ذكر في العباب  
جملة منه فقال وأما المروءة فهي برى  
المؤمن مثله زمانا ومكانا فترد شهادة  
تاركها كلبس فقيه قباء وقلنسوة وتردد  
فيها حيث لم يعتد مثله ذلك أوليس تاجر  
ثوب جمال أوليس جمال زى عالم  
وركوبه بغلة نفيسة وطوفه في السوا  
وجعل نفسه ضحكة أو مشى من لا يلبق



به في السوق مكشوف الرأس والبدن واكل  
 غرسوقي في السوق وشربه من سقاية بلاد غلة  
 جوع وعطش والاكل والبول على الطريق  
 واعتياد البول قائما بلا ضرورة  
 او في الماء ومد الرجل عند الناس  
 بلا عذر ونتف وتقبيل مستمعه عندهم  
 ونتف اللحمة عبثا وذكر ما يجري  
 من امرائه في الخلوة ومهازلها حيث  
 يسمع غيره واكثر حكايات مضحكة  
 وسوء العشرة مع الاهل والجيران  
 او المعاملين والمضايقة في التافه  
 وتكرار حضور وليمة غير نحو السلطان  
 بلا طلب ولا ضرورة ولا استئذان  
 صاحبها لا لقاط النشار وكابتدال



رجل معتبر نفسه بنقله الماء والطعام الى  
بيته شيئا لا تواضعا واقتداء بالسلف  
من ترك التكلف وكذا لبس ما وجدوا كل  
حيث وجد تقللا وطرحا للتكلف يعرف  
بامارة صدقة وفيه انتهى وذكر شيخ  
الاسلام العيني في النباية ان العلماء  
اجمعوا على ان من فعل ما يخل بالحرمة  
لم تقبل شهادته انتهى وهذا شيء يخلف  
باختلاف الناس وباختلاف الزمان  
والمكان في الشخص الواحد وفي العناينة  
لا تقبل شهادة من يكثر الصباح  
في الاسواق **تنبيهات** الاول  
في تفسير بعض ما سبق وبيان المراد منه  
قالوا المراد بنسب ان القران الذي



هو كبيرة ان لا يقدر على القراءة من المصحف  
 لا ان ينسى حفظه عن ظهر قلب والقتل  
 انما يكون كبيرة اذا كان عمدا واما الخطأ  
 فله و ينبغي ان يكون صغيرة لقولهم  
 بانه يوجب الاثم بترك التثبت ولذا  
 وجبت الكفارة فيه ستر الذنب  
 والقذف كبيرة الا قذف صغيرة ومملوكة  
 وحرمة متهمكة فصغيرة وجرح  
 الراوى والشاهد بالزنا اذا علم  
 به واجب وقذف زوجته اذا انت  
 بولد يعلم انه ليس منه مباح وقيل واجب  
 والنيمة نقل الكلام على وجه الافساد  
 اما بقصد النجاسة فواجب واختلفوا  
 في قطيعة الرحم فيقتل هي بالاساءة



اليه وقيل بترك الاحسان واختلف  
 الترجيح والموافق لمذهبنا الثاني لقولهم  
 بوجوب نفقة القريب واختلف في القرابة  
 التي يجب وصلها فقيل لكل ذي رحم  
 وقيل بشرط المحرمية والاقرب الى مذهبنا  
 الثاني لاشتراطهم المحرمية فيه لعنفه  
 اذا ملكه ووجوب نفقته واختلف  
 في دخول الخالة في الام والعم في الاب  
 في المفقود والمعتد لانيهما والحياة  
 في الكيل والوزن انما يكون كبيرة في غير الناقة  
 فضيفة والآدياة استحسن الرجل  
 على اهله والقيادة استحسن الرجل  
 على غير اهله والمرآ الاغراض على كلام الغير  
 باظهار خلل فيه في لفظه او في معناه



وهو مذموم ان لم يكن في الدين  
والمجادلة قصداً فحام الغير وتبجيزه  
وتفتيصه بالمدح في كلامه <sup>هذه</sup> والمدح  
بيع الدين للدينيا والمداواة المنسوبة  
بيع الدين للدين **الشافعي** قد ذكر الفقهاء  
من الكبار الامن من مكر الله تعالى والياس  
من رحمة وفي العقائد الياس من رحمة الله  
كفر والامن من مكر الله تعالى كفر  
فيحتاج الى التوفيق والجواب ان مراد  
المكفر من الياس لانكار سنة الرحمة  
للاذنب ومن الامن لا اعتقاد  
ان لا مكر و مراد الفقهاء من الياس  
الياس لاستعظام ذنوبه واستبعاد  
العفو عنها ومن الامن الغلبة للرحاء



عليه بحيث دخل في حد الأمن والأوف  
بالسنة طريق الفقهاء الحديث الذي قطني  
عن ابن عباس مرفوعا حيث عدّهما من الكبائر  
وعطفهما على الإشراف بالله تعالى  
**الثالث** شرط اصحابنا لسقوط الذمالة  
بشرب الخمر إلا دمان مع أنه كبيرة  
وهي تسقطها بمرة وجوابه ليظهر أنه  
عند الفاضل والافاق لا انتهام به لا يسقطها  
**الرابع** شرطوا أيضا لسقوطها باكل الربا  
أن يكون مشهورا به مع أنه كبيرة وجوابه  
كما مر **الخامس** شرطوا لسقوطها بترك  
الجمعة أن يتركها ثلاثا بلا تأويل مع أن  
ترك الفرض مرة كبيرة وجوابه كما مر  
**السادس** شرطوا لها بالاكل فوق الشبع

أنما شرطوه



مع انه صغيرة فينبغي الاصرار عليه وجوابه  
 ان المسقط لها به بناء على ان كل ذنب  
 يسقطها ولو صغيرة بلا اد مان كما افادة  
 في المحيط البرهاني وليس المعتمد فليس  
 بمعتمد **الستابع** اسقطوها بركوب  
 بحر الهند والظاهر انه لكونه يخل  
 بالمرور او لكونه كبيرة لقولهم انه مخاطر  
 بنفسه ودينه لاجل الدنيا **الثامن**  
 الحقوا بشهادة الزور كل شهادة  
 كانت على باطل كالشهادة على مقاطعة  
 سوق الخاسين والوا من شهد عليها  
 حلت به اللعنة **التاسع** اسقطوا  
 عدالة تابع الاكفان لكونه يصد  
 الموت فهو كبيرة **الفاشر**



في الفتاوى الصغرى لا تقبل شهادة من  
وقف على الطريق لانه شغل الطريق انتهى  
وهو يقتضى انه كبر اما في نفسه او بالادمان  
عليه **الحادي عشر** اسقطوها بالتعصب  
وهو يقتضى كما قبله **الثاني عشر**  
مرّة شهادة شيخ معروف لمحاسنة  
ابنه في النفقة في طريق مكة انتهى  
ولانه لا خلا له بالمرورة **الثالث عشر**  
شرطوا في الصغرى الادمان لسقوطها  
ولم يشروطوه في فعل ما يجزى بالمرورة  
وان كان مباحا وعلى هذا ففاعل  
المخل بها ليس بعدل ولا فاسد **الرابع عشر**  
اتفق العلماء على ان العدد المذكور في حد  
الكباير من السبع او التسع بتقديم الستين



أله

والثناء لا مفهوم له ولذا قال ابن عباس  
 رضي الله عنهما انتها الى السبعين اقرب  
 وقال سعيد بن جبير هي السبع مائة اقرب  
 باعتبار اصناف انواعها **الحاشية**  
 عدا بواللبيث السم قندي فقل القلب المذموم  
 من الضغائر كالحسد وسكت عنه كثير  
 من الفقهاء في كتاب الشهادات  
 والمعتمد عندنا انه لا مؤاخذه عليه بمجرد  
 الا ان صتم وغرم عليه فضيرة او تعد  
 منه اضراراً للغير بقول او فعل فبكرة  
 روى الدبلمي في الفردوس شهادة  
 المسلمين بعضهم على بعض جائزة ولا يجوز  
 شهادة العلماء بعضهم على بعض لانهم  
 حداثته **السادس عشر** ان الضغائر



التي قد مناجها انما تكون صغيرة اذا كانت  
مستعظما لفعالها خائفا من عقابها فاما  
اذا فعلها متها ونا بها فانها تصير كبيرة  
كما ذكره القرألي في **الاجزاء السابعة عشر**  
ان الاستخفاف بالصغيرة كفر اذا ثبت المنع  
عنها بدليل قطعي **الثامن عشر** في حد  
الاصرار على الصغيرة فالجمهور انه غلبة  
المعاصي على الطاعات وهو المعتمد كما قد مناه  
في حد العدل وقيل المواظبة على صغيرة  
من نوع وانواع وقيل تكرارها منه تكرار يشتر  
بقلة مبالاة بدينه اشتغال امره بكتاب  
الكبيرة وكذا اذا وجد منه انواع من الصغائر  
يشتر مجموعها بما يشتر به ادنى الكبائر ورجحه  
بعضهم وقيل ان يفعلها ومن غرضه ان يعود



17  
إليها **التاسع** عشان من قال كل ذنب فهو كبيرة  
نقياً للصفاير كما قدمناه لا يب قول بان  
كل ذنب يسقط العدالة وإنما الخلاف  
في الاطلاق والتسمية كذا في رد اللوامع  
**العشرون** كل ما ذكره عندنا محرماً  
فهو من الصفاير كما استفيد ذلك من تعدادها  
**الحادي والعشرون** ذكر في اصلاح  
الايضاح ان شرب الخمر ليس بكبيرة  
وهو سبق قلم لانه معدود منها في الحديث  
الصحيح وروى الديلمي في الفردوس  
شرب الخمر رأس الكبائر واما الخبث  
ومفتاح كل شرانت هي **الثاني والعشرون**  
في التوبة وهي الندم على المعصية من حيث  
انها معصية والعزم على عدم العودة الى مثلها



وتحققوا الاقلاع عنها وردد المظالم الى اهلها  
 عند الامكان وقضى ما قصر في فعله من العبادات  
 وانما قيدنا بالحيشة المذكورة لان الندم  
 على فعلها من حيث انها صارة لبدنه او ملقة  
 لاله ليس بتوبة وفيها مسائل الاولى تصح  
 التوبة من بعض الذنوب مع الاصرار  
 على ذنوب اخرى الثانية التوبة فريضة  
 على الفور صغيرة كان او كبيرة الثالثة  
 تصح التوبة عنه ولو بعد نقضها مرارا  
 الرابعة الكبيرة لا يكفرها الا التوبة  
 واقما الصغيرة فلها مكفرات  
 كثيرة وردد بها السنة منها الصلوات  
 الخمس والجمعة وصوم رمضان والاسفار  
 واجتناب الكبائر على احد القولين

لاله  
 بابه



١٨  
الخامسة قبول التوبة من الكفر  
قطعي اتفاقا ومن المعاصي كذلك  
عندنا لقوله تعالى وهو الذي  
يقبل التوبة عن عباده وعند الشافعي  
ظني وتأمه في مناسك الكرماني  
**تنبيه** اختلف العلماء في تكفير  
الحج المبرور للكبار والصحيح انه  
لا يكفرها وليس مراد القائل بانه  
يكفرها انه يسقط قضاء ما لزمه من  
العبادات والمظالم والدبون  
وانما مراده انه يكفرانم تاخير  
ذلك فاذا فرغ منه طوب بالفعل  
فان لم يفعل مع قدرته الا ان الكبيرة  
هكذا نبه عليه بعض العلماء وهذا



مما يجب حفظه روى الديلمي في الفردوس  
 عن انس مرفوعا الذنب شوم على غير فاعله وان  
 غيره ابتلى به وان اغتابه اشد وان رضى به  
 شاركه وعز جابر بن عبد الله  
 التائب عند الله تعالى بمنزلة الشهيد  
 وعن انس التائب من الذنب كمن لا ذنب له  
 والمستغفر من الذنب وهو مقيم عليه  
 كالمستغفر من الذنب عز وجل ابو هريرة  
 رضى الله تعالى عنه ثلاث من كن  
 فيه حاسبه الله تعالى حسابا يسيرا  
 وادخله الجنة تقطع من حرمك وتصل  
 من قطعك وتغفوعن من ظلمك  
 ابن عباس رضى الله عنه ثلاث من كن فيه  
 آواه الله في كنفه ونشر عليه رحمة

واذا احب الله عبدا لم يضرب  
 ذنبه وعن ابن عباس رضى الله  
 التائب من الذنب كمن لا ذنب له  
 ص



١٩  
وإذا دخله في محبته من إذا ألقى شكر  
وإذا قدر غفر وإذا غضب ستر  
أسر بملك رضى الله تعالى عنهما  
ثلاث مملكات وثلاث منجات  
فأما المملكات فتش مطاع  
وكموى متبع وأعجاب المرء  
بنفسه وأما المنجات فخشية الله  
في السر والعلانية والقصد في الفقر  
والغناء والعدل في الغضب والرضا  
أبرع عباس رضى الله تعالى عنهما ذنب العالم  
ذنب وذنب الجاهل ذنبان  
العالم يعذب على ركوبه الذنب  
والجاهل يعذب على ركوبه الذنب  
وتركه العلم سلمان وأسرى الله



تعالى عنها ذنب لا يغفر وذنب لا يترك  
وذنب عسى الله ان يغفره فاما الذي  
لا يترك فمظالم فيما بينهم واما الذنب  
الذي لا يغفر فالشرك بالله عز وجل  
واما الذنب الذي يغفر فذنب العباد  
فيما بينهم وبين الله تعالى ابو بكر الصديق  
عليكم بلاء الا الله والاستغفار فاكثروا  
منها فان ابليس قال اهلكم التائب بالذنوب  
واهلكوني بلاء الا الله والاستغفار  
فلما رأيت ذلك اهلكتم بالاهواء  
وهم يحسبون انهم مهتدون  
فلا يستغفرون  
انتهى



87, Flügel foliorum 19.

Abhandlung zur Fülle  
und im großen und  
kleinen, in der  
Kunst, in der  
und in der Kunst.



Munus  
Christophori Christoph  
A. L. 1710 CCXXIV.